التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات

حالة دائمة وليست ظاهرة مؤقتة

سوء التقدير الاقتصادي وراء الأزمة المستفحلة

ارتفاع أسعار السلع بالأسواق يكذب كل الأرقام الرسمية عن معدل التضخم المنخفض ، وهي أرقام يجري تسويقها دوريا لدواعي سياسية .

أما الواقع الماثل فيقول أن الزيادة المضطردة في الكتلة النقدية وارتفاع الاستدانة من الجهاز المركزي لتمويل النفقات الجارية اضافة لزيادات الضرائب علي السلع والخدمات هي أسباب أساسية لارتفاع أسعار السلع وارتفاع معدل التضخم بشكل عام ، وهي ليست أسباب مؤقتة بل ظل دأب السياسة النقدية والمالية واتجاه السياسة الاقتصادية بشكل عام ينتج كل ما من شأنه أن يؤدي لاحكام الضائقة المعيشية وازدياد معدلات الفقر .

وفي الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار النفط بصورة غير مسبوقة خلال الأعوام الثلاثة الماضية (قبل الأزمة العالمية الراهنة) محققة طفرة في الايرادات العامة بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ السودان ، الا أن هذه الزيادة في الايرادات لم يجر توظيفها لدعم وتأهيل القطاعات المنتجة أو دعم السلع بما يحقق تخفيض تكاليف المعيشة بل جري انفاق هذه الأموال علي الصرف الجاري في قطاعات غير منتجة وبالتالي تبددت الي غير رجعة، ليس هذا فحسب بل أن حساب تركيز عائدات النفط المناط به دعم الموازنة في حالات الاضطرار جري انفاقه في غير طائل . وهكذا ما ان حلت الأزمة العالمية بعد اكتوبر ٢٠٠٨ فان المسؤولين عن السياسة الاقتصادية في بلادنا والذين لم يوفروا (القرش الأبيض لليوم الأسود) ظنوا آنذاك بأن السودان بمأمن من تداعيات الأزمة ونسوا أو تناسوا أن الاقتصاد السوداني بفضل سياستهم غارق الي أذنيه في التبعية لرأس المال العالمي ، فصرحوا وملأوا الدنيا ضجيجا بشأن مناعة الاقتصاد الاسلامي (السوداني) ضد تداعيات الأزمة وعقدوا المؤتمرات العالمية لاثبات هذه الفرضية التي سرعان ما سقطت في محك الممارسة العملية .

الأسباب المؤدية للتضخم :

خلال الشهرين الأولين من هذا العام كانت حصيلة صادرات السودان من النفط (صفر) هذا ما صرح به وكيل وزارة المالية في اخر فبراير ٢٠٠٩ ، وكانت الموازنة العامة قد قدرت سعر برميل الخام ب ٤٥ دولارا . أما الواقع الفعلي في أيامنا هذه فسعر برميل النفط ماركة (دار) لم يتجاوز ال ١٩ دولارا ، أما خام النيل فالثابت أن الانتاج اليومي قد نقص بمقدار ٤٠ ألف برميل حسب بيان وزير المالية أمام البرلمان .

سقنا هذا المثال لندلل علي سوء التقدير الاقتصادي لبديهيات الأمور الذي أوصل الاقتصاد الي ما هو عليه . الي الان لا تجد الحكومة وسيلة لكبح جماح التضخم ، بل لا تعترف به فقد قال وزير المالية في خطابه أمام البرلمان مستعرضا أداء الموازنة في الثلاث أشهر الأولي من هذا العام أن معدل التضخم انخفض بنسبة ١١٪ عن المعدل بنهاية ٢٠٠٨ . ولم يفهم الاقتصاديون شيئا لأنه لم يذكر كم كان هذا المعدل في ٢٠٠٨/١٢/٣١ كيما تطرح منه هذه ال١١ ٪ لمعرفة معدل التضخم في الربع الاول من هذا العام ولكن طفقت بعض الصحف الحكومية تتحدث عن معدل تضخم قدره ١١ ٪ خلال الربع الأول وهو ما أريد تسويقه .

التضخم وانفلات الأسعار يأتي بالدرجة الأولي من سياسة ضخ الأموال العامة الموجودة في بنك السودان لتمويل القطاع الخاص خاصة في مجال التجارة الداخلية . أما هذا القطاع الخاص فهو الطفيلي ذو العلاقات المتشابكة والمصلحة المتبادلة مع جهاز الحكم المتمتع بالامتيازات الضريبية والجمركية . والقطاع المذكور الذي لا ينتج يدور حول الانتاج فيضارب ويسمسر ويخزن كيما ترتفع الأسعار ويجني الأرباح الطائلة وبالتالي تكون أموال الشعب الموجودة داخل بنك السودان سببا في شقاء الناس وارتفاع الأسعار .

وبنك السودان نفسه لا يرد للحكومة طلبا عندما تستدين منه المليارات لأجل تمويل انفاقها البذخي ، ومطابع العملة تدور لهذا الغرض دون اعتبار للناتج المحلي ومعدل النمو فيه فتزداد الكتلة النقدية مسببة التضخم وهذا الغلاء الذي يحكم الضائقة المعيشية علي سواد الشعب الأعظم .

وتتصل هذه الدائرة الخبيثة عندما تستدين الحكومة من الناس والمؤسسات الأموال بضمان سندات ورقية ليس لها رصيد حقيقي وتضطر في اخر الأمر وبعد لأي لسداد هذه السندات وبالفوائد كمان . هذا الأمر أيضا ينطبق علي القروض الأجنبية التي تنفق علي مشاريع ليست ذات جدوي .

تلك وغيرها سياسات تفاقم التضخم وتقلل الدخول الحقيقية للأفراد الذين لا تزداد أجورهم باضطراد ولا تنخفض الأسعار لخلق التوازن . فزيادة الضريبة علي القيمة المضافة خلال العامين الأخيرين من ١٠٪ الي ٢٠٪ وزيادة أسعار المشتقات البترولية اسهمت في زيادة أسعار معظم السلع .

الانتاج المحلي في كف عفريت :

بخلاف التضخم فان هذه السياسة تضر الانتاج المحلي في الوقت الذي يغرق فيه السوق الداخلي بالمنتجات المستوردة . ارتفاع كلفة الانتاج المحلي الصناعي والزراعي يجعله غير قادر علي المنافسة في السوق الداخلي وحتي الأسواق العالمية في حالة التصدير والحكومة تقف متفرجة ازاء هذا الوضع دون اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوقف الانهيار في القطاعات الانتاجية .

وغير خاف علي الجميع ما فعلته الخصخصة بالاقتصاد وهي احدي وسائل الاحلال والابدال المتبعة كيما تهيمن الطفيلية المحلية والأجنبية علي قمم الاقتصاد السوداني . أما علاقة هذه الخصخصة بالتضخم وغلاء الأسعار فيتمثل في تدني عائدات الهيئات والمؤسسات العامة بموازنة الدولة السنوية الأمر الذي أدي مع غيره من أسباب لعجز الموازنة وكبر حجم الاستدانة من الجهاز المصرفي ، هذا قاد بدوره لخفض قيمة الجنيه مقابل العملات الحرة وبالتالي ارتفاع أسعار السلع ومعظمها مستوردة من الخارج .

الأرقام الرسمية المشكوك في صحتها تفيد أن حجم الأموال العامة التي تضخ في البنوك التجارية لا يقل عن ١,٢ مليار جنيه سنويا ضف الي ذلك التصرف في احتياطي العملات الأجنبية بالبنك المركزي بصورة مستمرة بدعوي استثمارها مما أدي لواقع مأزوم لا تنفع معه المحاولات الجارية حاليا لتقييد بعض منافذ سوق النقد الأجنبي .

علي ذلك فان استمرار السياسات الراهنة التي تجعل من الضرائب موردا أساسيا في الموازنة دون اعتبار لأي واقع اخر وزيادة الاعتماد عليها باضطراد في ظل عائدات النفط يؤدي وبصورة مباشرة لغلاء الأسعار وانفلات السوق . وهي حالة دائمة وليست مؤقتة كونها نتيجة حتمية لحزمة السياسات المتبعة التي لا يهمها أمر الاقتصاد وانما حجم الأموال التي يمكن للطفيلية مراكمتها في فترة وجيزة .

وغني عن القول أن الأرقام الرسمية بشأن الأرقام القياسية أو معدل التضخم لا تعبر عن الحقيقة التي تسطع في الأسواق والصرافات وتشهد عليها تقارير أداء الموازنة العامة واخرها التقرير الربع سنوي عن أداء الميزانية لهذا العام .

بصراحة

إنهيار عائدات البترول له بالغ التأثير علي موازنة حكومة جنوب السودان التى لا موارد لها سوى هذه العائدات.

خلال الثلاثة أشهر الأولي من هذا العام إنخفضت موازنة حكومة الجنوب بمقدار ٦٣٪ عما كان مقرراً، فكيف يمكن تنفيذ البرامج المعلنة فى غياب التمويل ؟

المطلوب إيجاد صيغة ما - حتي ولو عدلت إتفاقية نيفاشا - توفر موارد مالية لحكومة الجنوب بخلاف البترول الذى ستطول أزمته فيما يبدو.

وحكومة الجنوب نفسها ملامة علي تفريطها فى عائدات حساب تركيز أسعار البترول طيلة الأربع سنوات الماضية، فقد بلعت طعم المؤتمر الوطنى الذى أعطاها القليل وأستأثر بالكثير من هذا الحساب.

الجنوب يحتاج لإعادة الإعمار والتنمية وتلك مسؤولية الجميع وليس الحركة الشعبية وحدها.

نقول هذا ونحن نعلم أن إنتظار المنح والمعونات سيطول، وأن معاناة كبيرة تواجه سكان الجنوب الذين لم ينعموا بعد بخيرات السلام.

الجنوب الذى لم ينفصل حتي الآن هو جزء من السودان فهل تعى الحكومة هذا الأمر أم أن الصرف على الوفود والمهرجانات أهم من إعمار الجنوب؟

متابعات إقتصادية

خلافات أوربية روسية حول الطاقة والتجارة

بدأ قادة الاتحاد الاوروبي وروسيا محادثات قمة يوم الجمعة مع وجود خلافات عميقة بين الجانبين حول امدادات الطاقة والتجارة تلقي بظلالها على الاجتماع الذي يعقد بالقرب من الحدود الروسية الصينية.

ويقول كل من الاتحاد الاوروبي وروسيا انهما يرغبان في تحسين العلاقات بينهما بعد خلافات حول امدادات الغاز عبر أوكرانيا والحرب التي شنتها روسيا العام الماضي ضد جورجيا. لكن دبلوماسيين يقولون ان خلافا لا يزال موجودا تحت السطح.

وقال ميدفيديف "نحن بحاجة للعودة الى الازمة المالية والاقتصادية. نحتاج للحديث عن أوضاع قطاع الطاقة وهندسة أمنية جديدة.»

وحذر الكرملين عشية القمة من بعض المناوشات حول الطاقة والتجارة بينما حذر مصدر في الحكومة الروسية من أزمة غاز جديدة مع أوكرانيا.

وكان النزاع بين روسيا وأوكرانيا على الغاز والذي أدى الى حرمان مناطق من الاتحاد الاوروبي من الغاز في الشتاء القارس قد أثار شكوكا حول امكانية الاعتماد على موسكو كمورد لربع حاجات الاتحاد الذي يضم ٢٧ دولة من الغاز.

متابعات إقتصادية

جاء في جريدة السوداني الصادرة يوم الخميس ١٤ مايو حديث لوزير المالية عن عجز في الموازنة يبلغ ٦٠٪ وأن الحكومة اتخذت عدد من الإجراءات للحد من آثار الأزمة الإقتصادية العالمية .

سؤالي للوزير لماذا أهملت حتي وقع الفأس في الرأس وأنا وكل المواطنين يلاحظون ما أدي اليه العجز ؟

وقال الوزير أن معوقات الاستثمار ترتبط في المقام الأول بذهنية المواطن التي ترتبط بالأرض وتمتلك مساحات شاسعة دون الاستفادة منها ونسي الوزير أبناء هؤلاء المواطنين الذين انضموا الي صفوف البطالة رغم درجاتهم التعليمية العليا ، وأن هذه الأرض هي مستقبل كل هؤلاء فكيف تريد الحكومة اعطاء الأرض للمستثمرين دون مراعاة المواطن ؟

تم التصديق للراجحي بمساحة ٨٠ ألف فدان شمال بربر وما جاورها من قري والناس في تلك المناطق مزارعون هم أولي بتلك المساحة بدلا من الاهتمام بالأجنبي ومد المياه له من النيل وتسخير الامكانيات له بدلا من تسخيرها للسودانيين .

لو وزعت هذه المساحة الشاسعة للمواطنين ووفرت لهم الحكومة المياه كما فعلت مع جهات أخري ، لحلت مشكلة البطالة والضائقة المعيشية ولكان حال المواطن مختلف عن السائد حاليا .

مراسل الميدان / خضر حامد عثمان
مزارع بمشروع الباوقة

محصلة تقرير أداء الربع الأول لموازنة عام ٢٠٠٩م

الضرائب والرسوم المتصاعدة لتعويض نقص عائدات البترول

تضخم الإنفاق الحكومى على القطاعات غير المنتجة

بالرغم من المحسنات اللفظية الواردة فى خطاب وزير المالية أمام المجلس الوطنى والتى هدفت لتغطية الفشل الذريع الذى منيت به الموازنة العامة فى الربع الأول، إلا أن الواقع يؤكد هذا الفشل، بل وينذر بمخاطر جسيمة على الإقتصاد وبأعباء كبيرة على المواطنين طالما ظل سوء الإدارة المالية هو المهيمن وطالما كان عجز الموازنة المتصاعد هو السمة البارزة فى هذا الربع الأول وفى كل الموازنات السابقة.

الأرقام الواردة في تقرير الربع الأول تشير إلى:

(١) الأداء الفعلى للإيرادات العامة بلغ ٧٠,١٪ من الربط النسبى.

(٢) الأداء الفعلى للمصروفات بلغ ٦٩٪ من الربط النسبى.

(٣) عجز الموازنة فى الربع الأول بلغ ١,١ مليار جنيه ما يعادل ٣٤٪ من جملة الإيرادات المحققة والبالغة ٣,٢ مليار جنيه.

(٤) الإيرادات البترولية حققت نسبة أداء قدرها ٥٠٪ من الربط النسبى.

(٥) فوائض الهيئات وأرباح الشركات العامة حققت نسبة أداء قدرها ٣٢,٢٪من الربط النسبى.

(٦) تحويلات حكومة الجنوب من عائدات النفط حققت نسبة أداء قدرها ٣٧,٢٪ من الربط النسبي وتحويلات الولايات الجنوبية المنتجة للبترول حققت نسبة أداء قدرها ٣٤,٩٪.

هذه النسب والأرقام الواردة في تقرير وزارة المالية عن أداء الربع الأول لعام ٢٠٠٩م تعكس حال الموازنة الذي يغني عن السؤال.

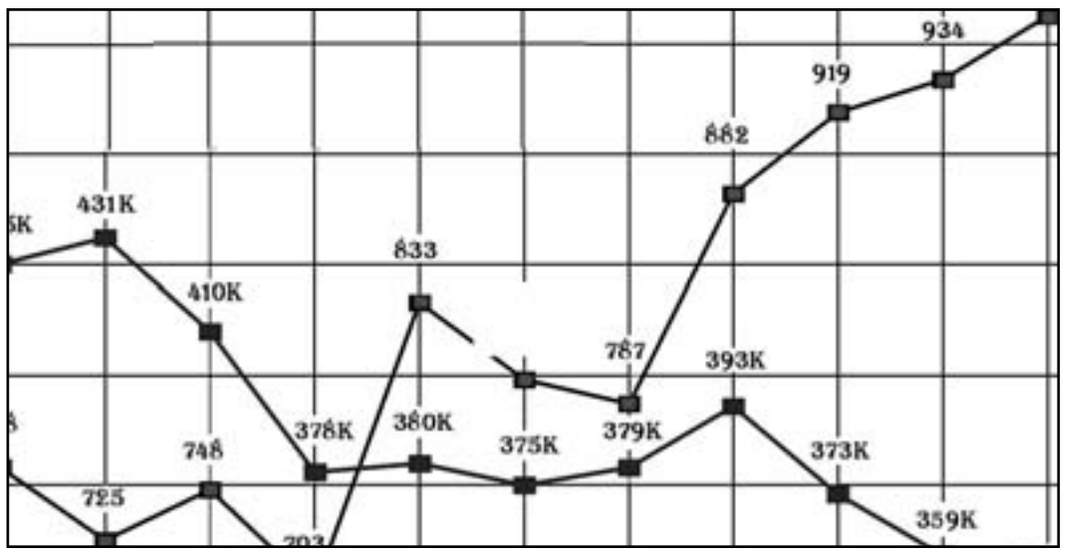

أضف إلى ما ورد من بيانات تلك العبارات الواردة على صفحة (٥) من التقرير المذكور والتي تشير لإنخفاض سعر الجنيه مقابل الدولار بسبب انخفاض الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي، والحديث عن الكتلة النقدية الوارد في صفحة (٩) والذي يوضح قيام بنك السودان المركزي بضخ سيولة للمصارف لتتمكن من مقابلة تمويل القطاعات الإنتاجية.

وبالقطع فليس إنجازاً أن الإيرادات غير البترولية بلغت ٦٩٪ من جملة الإيرادات ، إذ لا يعني هذا ارتفاع حصيلة الصادرات غير البترولية، لكن تشير لتدني إيرادات البترول بسبب التقديرات الخاطئة في الموازنة لسعر النفط العالمي. أما الإيرادات غير البترولية البالغة نسبة ٦٩٪ من الإيرادات فهي الضرائب، الرسوم بمختلف أشكالها، وهي التي تسببت حتى الآن في إنهيار القطاعات الإنتاجية، وإزدياد معدلات الفقر والتضخم وغيرها من تشوهات الاقتصاد السوداني.

إلى جانب آخر فإن كل تقديرات الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٩م في جانبي المصروفات والإيرادات باتت محل شك كبير إذا ما نظرنا لواقع تنفيذ الموازنة خلال الربع الأول من هذا العام، ولنضرب هنا بعض الأمثلة:-

* قدر لعائد البترول السوداني أن يصل بنهاية العام الجاري إلى ٧,٩ مليار جنيه، بينما كان الأداء الفعلي خلال الربع الأول حسب بيانات وزارة المالية ٩٨٨ مليون جنيه (أقل من مليار جنيه)، وإذا أخذنا في الاعتبار ملاحظات الوزارة بشأن انخفاض الإنتاج اليومي من النفط بنحو ٤٠ ألف برميل فإن الموازنة العامة التي اعتمدت زمنا طويلاً على النفط هي في كف عفريت.

* دخل الملكية المتمثل في فوائض الهيئات والشركات العامة والمقدر له ١,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩م حقق فقط ٨٩ مليون جنيه في الربع الأول من هذا العام ٢٠٠٩م.

* التنمية والتي بلغت إعتماداتها خلال عام ٢٠٠٩م مبلغ ٤,٩ مليار جنيه لم يصرف عليها في الربع الأول إلا ٥,٦ مليون جنيه حسب الأرقام الرسمية ، وحتي هذا المبلغ لا تعرف تفاصيله بالكامل للتقرير ما إذا كان صرفاً حقيقياً على التنمية أم خلافه.

* الصرف على المنافع الاجتماعية مثل الدعم الصحي والطلاب حصل في الربع الأول على ٣٤,٧ مليون جنيه حسب بيانات وزارة المالية من جملة ٢٥٧,٧ مليون جنيه هي الإعتمادات المقررة في موازنة ٢٠٠٩م.

والحال هكذا فإن عنوان الموازنة في هذا الربع الأول من العام يشير إلى المآلات الوخيمة التي تنتظر الاقتصاد السوداني فيما تبقى من هذا العام، طالما ظل الإنفاق الحكومي متضخماً وتمويله بالعجز أو الضرائب الباهظة أو برفع أسعار السلع الحيوية والإستراتيجية.

موشرات السوق

كيلو اللحمة الضأن	١٤ جنيه
كيلو العجالي	١٢ جنيه
كيلو الفراخ	١٢ جنيه
دستة البيض	٦ جنيه
كيلو الطماطم	٣ جنيه
كيلو الأسود	٢ جنيه
كيلو البطاطس	٤ جنيه
كيلو القرع	٢جنيه

البصل الربع	١٤ جنيه
بصل التوم الرطل	٢ جنيه
الشاي الرطل	٧ جنيه
دقيق فينو الكيلو	٢,٥ جنيه
ذرة طابت الربع	١٨ جنيه
القمح الربع	١٨ جنيه
البن الرطل	٤ جنيه
رطل السكر	١جنيه

البترول

خام برنت	٤٥ دولار
خام دبي	٤٤ دولار
الخام الأمريكي	٤١ دولار
العربي الخفيف	٤٣ دولار

الذهب

الذهب بالأوقية	١٨٥٥ دولار

سعر صرف بنك السودان المركزي اليومي للعملات الأجنبية مقابل الجنيه السوداني الأثنين ٢٣ مايو ٢٠٠٩م

العملة	الشراء	البيع
الدولار الامريكي	٢,٦	٢,٦٥
الجنيه الاسترليني	٣,٨	٣,٩
الدينار الكويتي	٨,١	٨,٢.
الريال السعودي	.٦٩	.٧
الدرهم الاماراتي	.٦٩	٧..٠
الريال القطري	.٦٨	.٦٩
اليورو	٣	٣,٢